

لوصل: عطف جملة على أخرى

النهاية قبل تناوله (لاتنسى أن المحتوى لا يزال مقتطفاً في الأصل).

والبلاغة في الوصل أن تكون بالواو، دون سائر العواطف. ويشترط في العطف

- الحقيقى نحو: (يقرأ زيد ويقرأ عمرو) فإن القراءة والكتابة متوافقتان، وزيد

ولا يجوز أن يقال: (جاء محمد وذهبت الريح) لعدم الجامع بين محمد والريح، ولا: (قال علي وصا

- فالخبريتان نحو قوله تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحَّمٍ).
- والإنسائيتان نحو قوله سبحانه: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا).

الجملة الثانية وإل

(2) دفع توهّم غير المراد، فإنه إنما

(3) إذا كان للجملة الأولى محل من الاعراب، وقصد مشاركة الثانية لها. قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَيَصِدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)، حيث قُصد اشتراك (يَصِدُّونَ) لـ (كَفَرُوا) في جعله صلة.

- ## موارد الفصل

أمدكم بما تعلمون أمدكم بأموال وبنين).

(3) أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى، قال تعالى: (وما هم بمؤمنين يخادعون الله).

(4) أن يكون بين الجملتين اختلافٌ تامٌ في الخبر والإنشاء أو اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، قال لشاعر: (وَقَا رَائِدُهُمْ أَسْهَا ثَنَاهُ لَهُ)

5) أن لا يكون بين الجملتين مناسبة في المعنى ولا ارتباط، بل كل منها مستقل، كقوله:

وهذا المورдан يسميان لما بين الجملتين من الاختلاف التام بـ: كمال الانقطاع.

(6) أن يكون بينهما شبه كمال الإتصال، بأن تكون الجملة الثانية واقعة في جواب سؤال يفهم من الاولى، فتفصل عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال، قال تعالى: (وما أَبْرَى نفسي إِنَّ النَّفَسَ السَّوْءَ).

وتظن سلمى أني أبغى بها *** بدلاً، أراها في الضلال تهيم

على مطعون سلمى ولدا يترك العطف.

ولكن منع من العطف مانع: وهو عدم قصد التشريك في الحكم، فالما لذا محكم إنما نحن: مستثنون: إلا ما تثنون (٢١)

فجملة (الله يستهزء بهم) لا يصح عطفها على جملة (إنا معكم) لاقتضاء العطف أنه من قول المنافقين، الحال أنه دعاء عليهم من الله.

مقيّد بهذه الحال، ولذا يلزم